

## نشرة دورية عن اهم موضوعات المنظمات الاقتصادية الدولية

مارس ٢٠٢٢

في ضوء أهمية مفاوضات المنظمات الاقتصادية الدولية بصفة عامة، ومنظمة التجارة العالمية بصفة خاصة، وتأثير تطوراتها على التجارة الدولية، فيما يلي عرض موجز عن اهم الموضوعات التي طرحت خلال شهر مارس ٢٠٢٢ ، وتتناول النشرة الموضوعات التالية:

- تقييم الانكساد لآثار الحرب في أوكرانيا على التجارة والتنمية في العالم. سلطان
- موقف سويسرا من الحرب الروسية الأوكرانية.
- شروط الصفقات المتكافئة في منظمة التجارة العالمية. سلطان
- ندوة الانكساد حول التجارة الإلكترونية من أجل التنمية. سلطان
- تطورات المفاوضات في اهم موضوعات منظمة التجارة العالمية.

### ١- تقييم الانكساد لآثار الحرب في أوكرانيا على التجارة والتنمية في العالم

- أصدر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ( انكساد ) تقييما سريعا لآثار الحرب الروسية الاوكرانية على التجارة والتنمية في العالم وتقاطعها مع بعض الأمور ذات الصلة بالتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة حيث رصدت النتائج الأولية للتقييم تدهورا سريعا لوضع الإقتصاد العالمى مدفوعا بالارتفاع الكبير لأسعار السلع الأساسية وبخاصة الأغذية والوقود والأسمدة، بالإضافة إلى تقلبات الاوضاع المالية ، وانخفاض الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية المستدامة، فضلا عن التحديات والمشاكل التي تعوق انسيابية سلاسل الامداد وارتفاع تكاليف التجارة.
- أشار التقييم إلى أن مكمنا الخطر يتمثل في أسعار السلع الأساسية خاصة الغذاء والوقود، فبالنسبة للغذاء تعد البلدان روسيا وأوكرانيا لاعبين أساسيين في سوق الغذاء العالمى حيث تمثل صادراتهما نحو ٥٣٪ من التجارة العالمية في زيت عباد الشمس والحبوب ، ونحو ٢٧٪ من التجارة العالمية في القمح ، وبالنسبة للوقود فقد شهدت الأسعار ارتفاعات غير مسبوقه بسبب انخفاض مشتريات البترول والغاز والفحم من روسيا والتي تعد ثانيا أكبر مصدر للبترول في

العالم حيث تقوم بتصدير ٥ ملايين برميل يوميا ، كما أن روسيا مصدر رئيسى للعديد من المنتجات والموارد الاخرى مثل الكيماويات والاسمدة والخشب.

### الدول المعرضة لتلقى صدمات فى إمدادات الغذاء

- رصد التقرير صادرات كل من روسيا وأوكرانيا من بعض السلع الغذائية كنسبة من إجمالى حجم التجارة العالمية وهى زيت عباد الشمس وبذوره (٣٦٪ أوكرانيا / ١٧٪ روسيا) ، القمح (٩٪ أوكرانيا / ١٨٪ روسيا) ، الشعير (١١٪ أوكرانيا / ١٢٪ روسيا) ، بذور الكولزا أو اللفت (١٠٪ أوكرانيا / ٦٪ روسيا) ، الذرة (١٣٪ أوكرانيا / ١٪ روسيا) ، تمثل واردات تلك المنتجات نحو ٥٪ من سلة الغذاء فى الدول الفقيرة والنامية ، بينما تمثل نحو ١٪ فقط من سلة غذاء الدول الغنية والمتقدمة.
- هناك بعض الدول تعتمد على استيراد المنتجات المشار إليها مجتمعة بشكل كبير من البلدين من أهمها تركيا التى تعتمد على استيراد ٢٥,٩٪ من احتياجاتها من تلك السلة من الدولتين (٢٢٪ من روسيا / ٣,٩٪ من أوكرانيا) ، الصين تستورد منهما ٢٣٪ من احتياجاتها (٥,٦٪ من روسيا / ١٧,٤٪ من أوكرانيا) ، مصر ٢٢,٦٪ (١٥,١٪ من روسيا / ٧,٥٪ من أوكرانيا) ، الهند ١٣٪ من احتياجاتها (٣,٢٪ من روسيا / ٩,٨٪ من أوكرانيا) ، هولندا ٨,٩٪ من احتياجاتها من أوكرانيا فقط ، أسبانيا ٦٪ من احتياجاتها من أوكرانيا فقط ، بنجلاديش (٣,٧٪ من روسيا / ٢,١٪ من أوكرانيا) ، اندونيسيا ٤,٤٪ من احتياجاتها من أوكرانيا فقط ، باكستان (٢,٦٪ من روسيا / ١,٩٪ من أوكرانيا) ، وقد أشار التقرير الى اعتماد دول اخرى على استيراد احتياجاتها من تلك المنتجات من الدولتين ولكن بنسب تصل او تقل عن ٣٪ من اجمالى احتياجاتها وهى ( المانيا ، كوريا الجنوبية ، السودان ، ايطاليا ، فيتنام ، أذربيجان ، تونس ، المغرب ، السعودية ، بريطانيا).
- أشار التقرير إلى انه بتحليل واردات القارة الافريقية من القمح خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ فقد تبين قيام القارة فى المتوسط السنوى باستيراد ما قيمته نحو ٣,٧ مليار دولار من القمح من روسيا ( بما يمثل ٣٢٪ من واردات القارة من القمح ) ونحو ١,٤ مليار دولار من أوكرانيا ( ١٢٪ من إجمالى واردات القارة من القمح ) ، منوها إلى قيام نحو ٢٦ دولة إفريقية ( بينهم عدد كبير من الدول الاقل نموا ) باستيراد ما لا يقل عن ثلث احتياجاتها من القمح من كل من روسيا وأوكرانيا وترتفع النسبة لتصل لـ ٥٠٪ من الاحتياجات فى ١٧ دولة أفريقية.

- جدير بالذكر أن مصر تعد أكبر مستورد للقمح فى العالم حيث قامت فى عام ٢٠٢٠ بإستيراد ما قيمته نحو ٢,٦٩ مليار دولار بما يمثل ٥,٦% من اجمالى الواردات العالمية من القمح يليها اندونيسيا والصين وتركيا ونيجيريا وايطاليا والجزائر ، وتمثل واردات مصر من القمح الروسى نحو ٥٩,٥% من اجمالى الواردات ، بينما تمثل واردات مصر من القمح الاوكرانى نحو ٢٥,٧% من اجمالى واردات القمح وهو ما يشير إلى اعتماد مصر بشكل شبه كامل على واردات القمح من هاتين الدولتين ( ٨٥,٢% من اجمالى الواردات ) بينما تأتى النسبة المتبقية ١٤,٨% من دول فرنسا ، رومانيا ، استراليا ، الولايات المتحدة ، بلغاريا ، ليتوانيا، المجر، كندا.
- أشار التقرير إلى صعوبة استغناء دول القارة الافريقية عن واردات القمح من روسيا وأوكرانيا وتعويضها من خلال التجارة فيما بينهم على الرغم من وجود امكانيات لزراعة القمح فى دول القارة بسبب ضعف البنية التحتية للنقل وعدم وجود صوامع وإمكانيات تخزينية لدى الدول المؤهلة لزراعته ، ومن ثم يرى التقرير ان النزاع القائم وتأثيره على ارتفاع اسعار الشحن والحظر المؤقت الذى فرضته روسيا مؤخرا بمنع تصدير الحبوب ( لتأمين احتياجاتها الداخلية ) من شأنه أن يعرض الأمن الغذائى لعدد كبير من الدول الافريقية لمخاطر كبيرة ، وقد تستمر تلك المخاطر اذا استمر تأثير النزاع على زيادة أسعار مدخلات انتاج القمح من الوقود والاسمدة حتى موسم الانتاج القادم.
- ألمح التقرير إلى إمكانية حدوث اضطرابات سياسية فى بعض الدول حال استمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية ضاربا المثل بمستويات الاسعار العالية التى وصلت لها أسعار السلع الزراعية الأساسية خلال الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨ وما تلاها من عدم استقرار أدى إلى قيام ثورات الربيع العربى ، مشيرا الى أن مستويات الاسعار الحالية أعلى من الاسعار التى وصلت إليها فى فترات سابقة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠١١/٢٠١٣.

### توقعات الانكساد بالنسبة للمخاطر على الاستثمار والتمويل واستدامة الطاقة

- سيؤدى ارتفاع اسعار الغذاء والوقود بسبب الحرب إلى رفع معدلات التضخم فى كثير من الدول، وستكون الاسر الفقيرة هى الاكثر تضررا نظرا لكونها تنفق النسبة الأكبر من دخلها على الغذاء.
- سيتدهور ميزان مدفوعات الدول التى تعتمد على استيراد الغذاء والطاقة مما يضع أسعار صرف عملاتها تحت ضغط شديد نتيجة لارتفاع الاسعار.

- من المتوقع قيام المستثمرين بسحب الأموال الساخنة التى تستثمر فى أدوات الدين فى الأسواق الناشئة بحثا عن ملاذ أمن فى أسواق الدين فى الدول المتقدمة مما يضع ميزان المعاملات الخارجية وأسعار الصرف لتلك الدول تحت ضغوط كبيرة ، مما يدفع الدول النامية الى تبني سياسات مالية تقشفية تؤدي الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى والدخل القومى وتخفيض سعر الصرف وزيادة الديون.

- سيؤدى ارتفاع اسعار البترول والغاز الى زيادة الاستثمار فى قطاع استخراج الوقود الاحفورى وتحول الاهتمام بالاستثمار فى الطاقات المتجددة على المدى المتوسط ( من ٥-١٠ سنوات ).

- يشير التقرير الى امكانية أن تضطر الدول المتقدمة الى رفع أسعار الفائدة تحت وطأة ارتفاع معدلات التضخم ، وان كان يميل الى قيامها بزيادة السيولة فى الاسواق بشكل مؤقت قبل ان تقوم برفع أسعار الفائدة الذى لا مفر منه ، ونتيجة لما سبق يتوقع التقرير أن تشهد الدول النامية انخفاضا كبيرا فى حركة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها وبخاصة التى تستثمر فى قطاع البنية التحتية والقطاعات ذات الصلة بعملية التنمية المستدامة.

هذا ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات بشأن تداعيات الازمة من خلال الرجوع إلى تقرير الانكساد على الموقع الإلكتروني الخاص بالمنظمة على النحو التالى:

[The impact on trade and development of the war in Ukraine \(unctad.org\)](http://The%20impact%20on%20trade%20and%20development%20of%20the%20war%20in%20Ukraine%20(unctad.org))

[https:// unctad.org/system/files/official-document/osginf2022d1\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/osginf2022d1_en.pdf)

## ٢- موقف سويسرا من الحرب الروسية الأوكرانية

على خلفية الصراع الروسى الاوكرانى، فقد تبنت الحكومة السويسرية تطبيق العقوبات التى طبقها الاتحاد الاوروبى - على الرغم من عدم عضويتها فى الاتحاد - وللمرة الأولى خروجاً على مبدأ الحياد الذى التزمت به سويسرا دوماً ، وفيما يلى عرض موجز لأهم الإجراءات التى اتخذتها سويسرا فى هذا الاطار:-

- إغلاق المجال الجوى السويسرى أمام هبوط أو عبور الطائرات الروسية.
- حظر تصدير السلع ذات الاستخدامات العسكرية والسلع ثنائية الاستخدام ( مدنى / عسكري ) إلى جميع الدول بغض النظر عن الاستخدام النهائى أو المستخدم النهائى ، وكذا

- حظر تصدير بعض السلع أو التكنولوجيات التي قد تساهم في رفع القدرات العسكرية لروسيا ، بالإضافة إلى حظر تقديم مساعدات فنية أو خدمات وساطة أو تمويل في هذا الإطار.
- حظر استيراد أو بيع أو الوساطة في بيع أو عبور الاسلحة ومكوناتها والمتفجرات والطلقات والالعاب النارية التي يكون مصدرها روسيا أو أوكرانيا.
- حظر تصدير بعض السلع والخدمات والتكنولوجيات المستخدمة في قطاعات البترول والطيران والفضاء بما في ذلك خدمات التأمين والصيانة والوساطة والتمويل المرتبطة بتلك القطاعات.
- حظر الإستيراد أو التصدير للسلع والخدمات بكافة أنواعها أو المعاملات من أى نوع مع الشركات والاشخاص فى المناطق الغير خاضعة للسيادة الأوكرانية حاليا ( مثل أقاليم القرم ودونيتسك ولوجانسك ).
- تجميد الأصول المالية ( بما فى ذلك العملات الرقمية ) الخاصة بالأشخاص والمؤسسات الروسية الخاضعة للعقوبات الغربية، كما يتعين على المؤسسات التي تحتفظ بتلك الأصول الإبلاغ عنها لوزارة الدولة للشئون الاقتصادية SECO ، كما قامت الحكومة في ٢٠٢٢/٣/١٦ بإضافة نحو ٢٠٦ من الاثرياء الروس وشركاتهم إلى قائمة العقوبات ليصل إجمالى الشخصيات المجمدة أصولهم لـ ٨٧٠ من المليارديرات الروس ( من بينهم الرئيس الروسى فلاديمير بوتين ) ، وتقدر جمعية البنوك السويسرية الأصول الروسية الموجودة فى سويسرا بمبلغ قد يصل لنحو ٢١٣ مليار دولار ، وقد سمحت الحكومة السويسرية استخدام المبالغ المجمدة فى حالات بسيطة مثل تلافى حالات التعسر والإفلاس ، والوفاء بالتزامات فى إتفاقات قائمة ، وسداد مطالبات صادر بها أحكام قضائية أو قرارات تحكيم، وسداد نفقات البعثات الدبلوماسية الروسية فى سويسرا للحفاظ على المصالح السويسرية.
- حظر تقديم تمويل للتجارة مع روسيا أو الاستثمار فى روسيا أو قبول ودائع من روسيا أو تقديم قروض أو إصدار أدوات تمويلية لها ، فضلا عن وقف التعامل مع البنك المركزى الروسى ، بالإضافة إلى استبعاد نفس البنوك الروسية التي استبعدتها الاتحاد الاوروبى من نظام التراسل المالى الدولى الخاص بتسوية المدفوعات SWIFT فى ١ مارس ٢٠٢٢ ( حوالى ٧ بنوك روسية ) ، وكذا تطبيق نفس الحظر على المناطق الاوكرانية الخاضعة لسيطرة القوات الروسية والمشار إليها أعلاه.

- تجدر الإشارة إلى قيام العديد من الشركات السويسرية بوقف عملياتها في روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا بسبب الضغوط التي فرضتها العقوبات أو التحديات اللوجستية التي أثرت على انسيابية سلاسل التوريد مثل شركة ABB للعمليات الصناعية ، شركة Lindt للشيكولاته ، شركة نوفارتس للأدوية ، شركة MSC للملاحة ، كما أوقفت شركة نستله حملاتها الترويجية في روسيا.
- ووفقا لبيان صادر من مؤسسة الإيكونومست فإن ٨٠٪ من تعاقدات صادرات روسيا من المواد الخام والسلع الأساسية تتم من خلال شركات تجارية وشركات وساطة كبرى مقرها سويسرا ، وقد أعلن بعض من هذه الشركات مثل شركة Glencor وشركة Trafigura التزامهم بالعقوبات المفروضة على روسيا ، إلا ان بعض المصادر أشارت إلى استمرار عمليات تحميل السفن بمنتجات بترولية في الموانئ الروسية وردت هذه الشركات بأن تلك العمليات للوفاء بتعاقدات قائمة وأنها لن تقبل تعاقدات جديدة.
- هذا ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية بشأن العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على روسيا والاثرياء والشخصيات المقربة من النظام الروسي من خلال الموقع الإلكتروني ( [www.sanctionsmap.eu](http://www.sanctionsmap.eu) ).

### ٣- شروط الصفقات المتكافئة في منظمة التجارة العالمية

يمكن للدول النامية التعامل بنظام الصفقات المتكافئة ولكن يحكم ذلك ظروف واشتراطات دقيقة وحالات معينة يجب على الدولة النامية تحري الدقة بشأن تنفيذها عند ابرام مثل هذا النوع من الصفقات مع أي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية، ويجب أن تراعي "عقود الصفقة المتكافئة" كافة الاعتبارات التالية وليس بعضها لتكون متوافقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية، وذلك على النحو التالي:

١- أن تبرم هذه الصفقة عندما لا يكون هناك أي وسيلة دفع أخرى متاحة أمام الدولة النامية لتمويل عملياتها التجارية مع الشركاء التجاريين، وبناء على حالة من الاختلالات الشديدة في المدفوعات ، وهنا يمكن اعتبار الصفقات المتكافئة ضمن أدوات تحقيق السياسات التنموية ورفع مستويات المعيشة، وزيادة معدلات الدخل والطلب، وزيادة انتاج وتجارة السلع والخدمات، وبما يتيح للدولة النامية أن تساهم في زيادة معدلات التجارة الدولية، وبالتالي يتم

تبرير عقد الصفقة المتكافئة في ضوء الاهداف المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ديباجة ميثاق منظمة التجارة العالمية.

٢- لا يجب أن يكون عقد الصفقة المتكافئة Countertrade or Barter Deal مخالفا، أو أن يترتب عليه مخالفة لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية المادة الأولى (GATT Article I) The Most-Favored Nations (MFN) clause، حيث أن شرط الدولة الأولى بالرعاية يتطلب من الأعضاء عدم التمييز فيما بين الأعضاء الآخرين وبعضهم البعض، من خلال منح ميزة أو امتياز أو حصانة لعضو واحد ولكن ليس لعضو آخر فيما يتعلق بنفس المنتجات أو الخدمات.

لا يجب أن يترتب على عقد الصفقة المتكافئة خرقا أو انتهاكا للالتزامات الدولة بموجب أحكام المادة الحادية عشر (GATT Article XI) ازالة القيود الكمية (Elimination of Quantitative Restrictions)، أي أنه لا يجب أن يترتب على عقود الصفقات المتكافئة تقييد حركة الاستيراد من السلع التي تغطيها أو تشملها الصفقة، أي لا يجب أن يتم استخدام آلية الصفقات المتكافئة كآلية حصرية لاستيراد سلع بعينها وبالشكل الذي يؤدي إلى التحايل من أجل ترشيح الواردات أو تقييدها من الدول الأخرى، ومن جانب آخر، ومتصل بهذه النقطة، فلا يجب أن يكون عقد الصفقة المتكافئة مخالف لاتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد، وتتحقق هذه المخالفة إذا تم ربط منح اذن الاستيراد فقط وحصريا بعقد صفقات متكافئة، أو أن يكون اذن الاستيراد مشروط بأن يتم الاستيراد من الدولة الأخرى التي تم الاتفاق على عقد الصفقة المتكافئة معها.

٣- لا يجب أن يترتب على عقد الصفقة المتكافئة خرقا أو انتهاكا للالتزامات الدولة بموجب أحكام مادة الثالثة (GATT Article III) (المعاملة الوطنية National Treatment)، حيث تتشرط الفقرة الرابعة من هذه المادة معاملة السلع المستوردة "معاملة لا تقل تفضيلا" عن معاملة السلع المنتجة محليا، فور تخليص السلع المستوردة من الدائرة الجمركية للدولة المستوردة، وذلك فيما يتعلق بالرسوم والضرائب والتشريعات المنظمة للسوق (عرض للبيع، البيع، الشراء، التوزيع، الاستخدام... وغيرها من تشريعات يتم تطبيقها على السلع الوطنية.

٤- لا يجب أن يترتب على إبرام عقد الصفقة المتكافئة خرقا أو انتهاكا للالتزامات الدولة بموجب أحكام المادة السابعة عشر (Article XVII) من الجات (شركات الاتجار الحكومي State trading Enterprises)، فالدولة يمكن أن توجه شركاتها التجارية (الحكومية) للتعامل فقط مع الشركاء التجاريين الذين تم عقد الصفقة المتكافئة معهم، وعلى الرغم من أنه

يمكن الدفع بأن العقود تمت على اساس اعتبارات تجارية محضه، ففي الواقع يترتب على هذه الممارسات منح مصدري دولة بعينها (الطرف الآخر في عقد الصفقة المتكافئة) امتيازات لا تتوفر لغيرهم في دول أخرى، لذلك تضمنت المادة السابعة عشر XVII بعض الالتزامات على هذه الشركات وحكوماتها منها وجوب:

- i. ان تمارس هذه الشركات أعمالها (شراء او بيع بموجب عمليات استيراد وتصدير) بطريقة متسقة مع القواعد والمبادئ العامة التي تحكم منظمة التجارة العالمية المتعلقة بعدم التمييز فيما بين الشركاء التجاريين، وبالشكل الذي لا يؤثر على اداء الصادرات أو الواردات (التجارة) مع التجار من القطاع الخاص في الدول الاعضاء بالمنظمة.
- ii. أن تتقدم الدولة بإخطارات إلى مجلس التجارة في السلع في منظمة التجارة العالمية حول ممارسات هذه الشركات ليتمكن المجلس من مراجعة اتساق هذه الممارسات مع أحكام منظمة التجارة العالمية ذات الصلة، وذلك للتأكد من شفافية هذه الممارسات.
- iii. تلزم الفقرة ب من المادة السابعة عشر Article XVII(b) الدول الأعضاء التأكيد من أن شركاتها الحكومية تقوم بإجراءات البيع والشراء، فقط وحصريا، على اساس الاعتبارات التجارية Commercial Considerations، بما في ذلك التسعير، الجودة، الوفرة، القابلية التسويقية، النقل، والاحوال الاخرى ذات الصلة بالبيع والشراء، وأنها توفر للشركات في الدول الأخرى أعضاء منظمة التجارة العالمية فرص مناسبة، بما يتوافق مع أنشطة الأعمال المتعارف عليها، للاستفادة من ممارسات التجارة من بيع وشراء بشكل غير تمييزي لشركات دولة عضو على حساب شركات دولة عضو أخرى، ومن الجدير بالملاحظة هنا أنه لا يوجد آلية ملزمة لشركات الاتجار الحكومي في اي دولة بشرح أو تفسير كيف أنها التزمت بمعيار الاعتبارات التجارية عند اختيار شريك دون غيره.

■ جدير بالذكر بأنه نظرا لتعقيدات الأمر على المستوى الحكومي على النحو الموضح أعلاه، فيمكن دراسة أن إتمام الصفقة المتكافئة بين شركات القطاع الخاص في الدولتين، او بين تجمعات رجال الاعمال حيث ان شركات القطاع الخاص خارج ولاية منظمة التجارة العالمية (قد تتأثر ممارسات القطاع الخاص فقط بعقوبات اقتصادية أخرى مفروضة على شركات أو أفراد في الدولة الأخرى). سلطان



#### ٤- ندوة الـUNCTAD حول التجارة الإلكترونية من أجل التنمية

- عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ٢٠٢٢/٠٣/٢١ ندوة افتراضية بشأن أهمية التجارة الإلكترونية ومساهمتها في تنمية اقتصادات الدول، سلطان
- أشار السيد المبعوث الدائم لسويسرا لدى منظمة التجارة العالمية إلى أهمية تضمين الاقتصاد الرقمي بشكل أفضل في الاستراتيجيات الوطنية للدول النامية، وهو الأمر الذي تحرص سويسرا على دعمه من خلال مشاركتها ببرامج التمويل الخاصة بتطوير التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بالدول النامية والأقل نمواً، عن طريق توفير مجموعة من الأدوات التي يمكن الاستفادة منها لتهيئة بيئة العمل المناسبة للتجارة الإلكترونية على غرار برامج التقييم للأوضاع الحالية التي يتم صياغتها لتلك الدول، لمعرفة التحديات القائمة ودعم سبل مواجهتها، من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وبالتالي فإن الأمر يتطلب تكاتف الجهود بين الفاعلين الأساسيين بالقطاع العام، ورجال الأعمال، وشركاء التنمية لزيادة الكفاءة العالمية في هذا المجال. سلطان
- أوضحت السيدة/Rebeca Grynspan، مديرة عام الانكباد وفي ضوء برامج الجاهزية Etrade Readiness Assessment التي تقوم المنظمة بإعدادها لتقييم الأوضاع الحالية للتجارة الإلكترونية وتقديم التوصيات اللازمة للدول محل الدراسة ولتعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال، تبين أن ٣٠٪ فقط في القارة الأفريقية لديهم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، و٤٠٪ لديهم حساب مصرفي ويتمتعون بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت مما يؤكد على أهمية بذل المزيد من الجهود لتنمية هذا القطاع، وأفادت سيادتها أنه يتم من قبل الانكباد المتابعة مع الدول التي يتم دراسة أوضاعها لمعاونتهم على تنفيذ السياسات ذات الصلة وتخطي العقبات التي قد تواجههم، ويساهم عدد من الدول على غرار سويسرا، ألمانيا وهولندا في الدعم المالي اللازم لتنفيذ ذلك.
- وألقى السيد/ Kolawole Sofola، ممثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS الضوء على استراتيجية التجارة الإلكترونية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تم إطلاقها في عام ٢٠٢١ اتساقاً مع رؤية المجموعة لعام ٢٠٥٠ الخاصة بتحقيق التكامل في المنطقة، وأفاد أن تلك الاستراتيجية من شأنها مساعدة الدول الأعضاء على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتسريع وتيرة التغيير الهيكلي والتنمية، مما يساهم

في تعزيز التكامل الإقليمي، والتنوع الاقتصادي، وخلق فرص العمل، واطاحة تجارة أكثر شمولاً.

■ وأشار في ذات السياق إلى أن الاستراتيجية توضح الحلول الممكنة المتوافقة مع أولويات التنمية الوطنية، وتحدد آليات تكوين نهج علمي للتجارة الإلكترونية عبر الحدود من خلال معرفة الفرص الاقتصادية المتاحة واقتراح تدابير لمعالجة القيود ذات الصلة وبالتالي تطوير التجارة الإلكترونية. وستركز خطة العمل على قطاعات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات واللوجستيات التجارية والمدفوعات والحلول وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية وتنمية المهارات وجذب التمويل اللازم، بالإضافة إلى تضمين قضايا المساواة في الفرص بين الجنسين في هذا المجال وادماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في عملية التحول الرقمي. سلطان

هذا وفي نهاية الندوة، أكد المشاركون على أهمية الموضوعات التالية:

- استكمال العمل المشترك وتكوين شراكات جديدة لدعم التجارة الإلكترونية والتحول الرقمي عالمياً. سلطان
- معاونة الدول النامية والاقبل نمو على مواكبة التطورات السريعة في هذا المجال. سلطان
- تحقيق الفرص المتكافئة بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والمساواة بين الجنسين وتمكينهم من الاندماج بالاقتصاد الرقمي. سلطان
- ضرورة الاستفادة من دراسات تقييم الجاهزية التي يتم اعدادها بالتعاون مع الشركاء الدوليين والنظر في تنفيذ التوصيات المتضمنة لتعزيز التجارة الإلكترونية بالدول محل الدراسة. سلطان
- المشاركة بأسبوع التجارة الإلكترونية المقرر اقامته خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أبريل ٢٠٢٢، لمواصلة الحوار بين الفاعلين الرئيسيين بالقطاعات العام والخاص والمنظمات الدولية والاقليمية المعنية، حول الموضوعات ذات الصلة. سلطان

## ٥- تطورات المفاوضات في اهم موضوعات منظمة التجارة العالمية

- تعتزم المنظمة عقد المؤتمر الوزاري الثاني عشر في الموعد المحدد سلفا في شهر يونيو القادم وقد تم الاتفاق على ان يكون خلال الفترة ١٢-١٥ يونيو حيث سيبدأ بجلسة افتتاحية مراسمية بعد ظهر يوم الاحد ١٢/٦ ويستمر حتى يوم ١٥/٦.
- هناك توافق لدى الاعضاء على استكمال العمل والبناء على وثيقة مخرجات المؤتمر الوزاري MC12 التي سبق وأن تم التوصل إليها قبل تأجيل المؤتمر نهاية نوفمبر الماضي والحفاظ على التوافق والمجهود الكبير الذي بذل للتوصل إليها ( الوثيقة RD/GC/17/REV.1 ) على أن يتم التركيز على الموضوعات التي مازالت عالقة ومن أهمها الفقرات الخاصة بالبيئة وإصلاح المنظمة.
- كثير من وفود اعضاء المنظمة أكدوا على أهمية الخروج باستجابة المنظمة للجائحة بما فيها من مكون مرتبط بالقيود على التجارة وأخر مرتبط بالإعفاء المؤقت من أحكام اتفاقية التربس ( الـ Waiver ) وأهمية أن يكون هناك مشاورات على المستوى الثنائي وعلى مستوى المجموعات الجغرافية وصولا لتفاهم في هذا الشأن.
- فيما يتعلق بمد برنامج عمل التجارة الالكترونية وايقاف فرض رسوم جمركية على انتقال البيانات الرقمية E-Commerce work Program and Moratorium حتى المؤتمر الوزاري الثالث عشر للمنظمة MC13 فهناك تباين في المواقف بين الاعضاء في هذا الخصوص حيث تطالب الدول المتقدمة بمد العمل بالبرنامج والايقاف في حين تطالب الدول الاقل نموا LDCs بتطوير برنامج عمل التجارة الالكترونية الذي تم تبنيه في عام ١٩٩٨ ليأخذ في الاعتبار مصالح الدول الصغيرة وزيادة حصتها في التجارة الالكترونية ويعمل على تقليل الفجوة الرقمية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية والاقبل نموا ( موضوع مشروع القرار الوزاري المقدم من الهند واندونيسيا وجنوب أفريقيا وفقا للوثيقة WT/GC/W/838/Rev.2 ) قبل الموافقة على مد عمل البرنامج والـ Moratorium .
- يتضمن مشروع الإعلان الوزاري الخاص بالصحة والصحة النباتية SPS الوثيقة WT/GC/W/835/Rev1 ) والذي تتبناه ٨٩ دولة من اعضاء المنظمة من اهمهم الولايات المتحدة وكندا واليابان ( ويتحفظ عليه الاتحاد الاوروبي ) لوضع برنامج عمل للتعامل مع

التحديات المستجدة فى تطبيق معايير الـ SPS التى تؤثر على تجارة المنتجات الزراعية والاعذية دون فرض إلتزامات جديدة بهدف زيادة مشاركة الدول النامية والأقل نمو فى تجارة المنتجات الزراعية والاعذية لتحقيق التنمية الاحتوائية المستدامة لاسيما للدول الفقيرة التى تتأثر كثيرا بالتغيرات المناخية .

### كلمة الدكتورة / Ngozi Okonjo-Iweala المدير العام للمنظمة فى اجتماع المجلس العام

- أكدت المدير العام للمنظمة على أهمية تعامل المنظمة مع أزمة الغذاء الراهنة وايجاد حلول لها مشيرة إلى لقاءاتها الأخيرة مع وزراء تجارة الدول الصناعية السبع الكبرى G7 ومع السكرتير العام للأمم المتحدة ورؤساء عدد من المنظمات الدولية، والتي كشفت عن وجود أزمة حقيقية يمر بها العالم بسبب الحرب فى أوكرانيا حيث تتوقع المنظمة أن تؤدي إلى خفض معدل نمو الناتج المحلى العالمى من ٤,٤% إلى ٣,١% وكذا خفض معدل نمو التجارة الدولية من ٤,٧% إلى ٢,٥% .
- كما اشارت سيادتها إلى أن تلك الأزمة سيكون لها تبعات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الدول النامية وبخاصة المستوردة الصافية للغذاء نتيجة لنقص الإمدادات من السلع الزراعية الأساسية والاسمدة وارتفاع اسعارها لاسيما فى أفريقيا والشرق الأوسط ضاربة المثل بمصر التى تعتمد على استيراد معظم احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا ، وكذا ذكرت عدد من دول المنطقة التى تتشابه مع حالة مصر ، مؤكدة على أهمية تدخل المنظمة لتخفيف وطأة تلك الأزمة والعمل على إزالة القيود التى فرضتها الدول على صادرات تلك المنتجات لزيادة المعروض العالمى وكذا استثناء مشتريات الغذاء لأغراض الإغاثة الإنسانية من القيود على الصادرات.
- كما لفتت سيادتها الأنظار إلى خطة البنك الإفريقى للتنمية العاجلة التى تبناها بقيمة ١,٥ مليار دولار لمساعدة دول القارة المعتمدة على استيراد القمح والذرة على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من تلك المحاصيل.